

The Means of Payment Electronic And Their Role in Activating Electronic Commerce

Malki Abdelkrim^{1,*}, Mammeri Abdelkrim²

¹ University Ahmed Draia Adrar (Algeria) . abd.malki@univ-adrar.edu.dz

² University Ahmed Draia Adrar, (Algeria) .m.abdelkrimabdelkrim@yahoo.fr

ARTICLE INFO

Article history:

Keywords:

the means of payment

Electronic

Electronic commerce

Bank cards

Internet

JEL Code: C32,E51

,E58

ABSTRACT

The study aimed to know the role of the means of payment Electronic in activating and stimulating trade and electronic services in Algeria. The latter have now played an important role in increasing the volume of the country's foreign trade. Algeria has endeavored in this field by modernizing its banking system by introducing the most important the means of payment Electronic

Where The study concluded that, despite the positive development that e-commerce has witnessed in recent years, comparing the population, which exceeds 40 million, and the number of these online sales operations, which do not exceed 50,000 only, it reflects the weakness of purchasing and selling operations via the Internet using the means of payment Electronic, This is due to several economic, political and cultural considerations.

وسائل الدفع الالكترونية ودورها في تنشيط التجارة الالكترونية

مالك عبد الكريم^{1,*}، معمري عبد الكريم²

¹ جامعة أحمد درايعية ادرار (الجزائر)، abd.malki@univ-adrar.edu.dz

² جامعة أحمد درايعية ادرار (الجزائر)، m.abdelkrimabdelkrim@yahoo.fr

معلومات المقال

الكلمات المفتاحية

وسائل الدفع الالكترونية

التجارة الالكترونية

البطاقات البنكية

الانترنت

JEL Code:C32.E51

.E58

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور وسائل الدفع البنكية الإلكترونية في تنشيط وتحفيز التجارة والخدمات الإلكترونية في الجزائر، هذه الأخيرة أصبحت في الوقت الحالي تلعب دوراً مهماً في زيادة حجم التجارة الخارجية للدولة، والجزائر قد سعت في هذا المجال من خلال تحديث النظام البنكي لديها بإدخال أهم وسائل الدفع الإلكترونية.

حيث توصلت الدراسة إلى أنه ورغم التطور الإيجابي الذي عرفته التجارة الإلكترونية في السنوات الأخيرة، إلا أنه بمقارنة عدد السكان الذي يفوق 40 مليون وعدد هذه العمليات للبيع عبر الانترنت والتي لا تتعدى 50 ألف فقط، فإنه يعكس ضعف عمليات الشراء والبيع عبر الانترنت باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية، ويعود هذا لعدة اعتبارات اقتصادية وسياسية وثقافية.

- مقدمة:

إن التطور السريع الذي يشهده العالم اليوم في مجال التكنولوجيا وتطور خدمات الانترنت، طرأت معه العديد من التغيرات لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولعل أهمها مساهمتها في توسيع دائرة حجم التبادل التجاري ما بين دول العالم، حيث أصبح ما يسمى بالتجارة الالكترونية التي تتميز بأن لا حدود جغرافية لها، وأصبح العالم في سوق الكترونية تنافسية واسعة لمختلف السلع والخدمات وأصبحت تكنولوجيا الانترنت مجالا متاحا أمام الدول للاستفادة من مزاياها كوسيلة حديثة لزيادة حجم تجارتها الخارجية، وتحقيق الرفاهية لمجتمعاتها .

وكان مع ظهور التجارة الالكترونية ضرورة توفير وسيلة سهلة للزبائن من اجل توسيع النشاط التجاري والوصول الى كل المناطق، وتعتبر وسائل الدفع لأي اقتصاد مؤشراً على مدى نشاط التجارة الالكترونية، وهو ما جعل البنوك في مختلف دول العالم تدرك بأن لتطوير وتحديث وسائل الدفع أولوية في تنشيط التجارة وبالتالي لانتعاش الاقتصاد، وقد سمح التطور التكنولوجي بظهور وسائل دفع الكترونية وبتكلفة منخفضة للزبائن، وبالنسبة للجزائر هي كذلك سعت في هذا المجال من خلال تحديث النظام البنكي بإدخال وسائل الدفع الالكترونية والتي تعتبر من ركائز نمو التجارة الالكترونية.

إشكالية البحث:

يمكننا طرح التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن لوسائل الدفع الالكترونية المساهمة في تنشيط التجارة الالكترونية في الجزائر ؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على ماهية وسائل الدفع الالكترونية وكذا اهميتها ومختلف انواعها .
- التعرف على انواع وسائل الدفع الالكترونية المتوفرة لدى البنوك التجارية والمؤسسات المالية في الجزائر .
- إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الدفع الالكترونية في تنشيط وتفعيل التجارة الالكترونية في الجزائر

منهج الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة والإلمام بجوانبها استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي عند التطرق لماهية وسائل الدفع الالكترونية لدى النظام البنكي في الجزائر، ومختلف أنواعها، ثم مدى فعالية هذه الأدوات في دفع عجلة التجارة الالكترونية وتنشيطها في الجزائر مستقبلاً.

محاور الدراسة:

- تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية، وهي:
- المحور الأول: نشأة وتطور إدخال وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر
- المحور الثاني: ماهية وانواع وسائل الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري
- المحور الثالث: تحليل مساهمة وسائل الدفع الالكترونية في تنشيط التجارة الالكترونية في الجزائر

1- نشأة وتطور إدخال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر

في البداية نشير إلى أن أولى المحاولات لتحديث أنظمة الدفع ووسائل الدفع في الجزائر، قد تمثل في إصدار البطاقات البنكية، والذي ظهر إلى الوجود منذ سنة 1989 حيث قامت بعض البنوك (CPA, BNA, BEA) بمحاولات فردية لإصدار بطاقات خاصة بها، ولكن هذه التجربة الأولى كانت محدودة جدا ولا تخص إلا شريحة قليلة جدا من المستهلكين، حيث نجد أن بنك CPA قام في تلك الفترة بإصدار بطاقة CPA / VISA، حيث منح القرض الشعبي تلك البطاقة الدولية للزبائن المفضلين لديه كالإطارات السامية، وأرباب العمل ولم تكن مخصصة للعموم، ثم قام هذا البنك (CPA) سنة 1997 بإصدار بطاقة ثانية سميت بـ CASH/ CPA وهي بطاقة ممغنطة مستخدمة للسحب (فضيل فارس، 2018، ص237)، والتجربة الثانية جاءت من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) الذي قام بإصدار بطاقة سحب خاصة به سنة 1994 وكان للبنك موزعين (2) آليين للأوراق النقدية، واحد في فرع عميروش والثاني في فرع رياض الفتح بالجزائر العاصمة، وفي سنة 1996 قام نفس البنك بإصدار بطاقة الدفع المسماة ZIP "ZAP كانت في السابق تمنح لكبار الزبائن فقط (وهاب نعمون، 2008، ص 124-125).

وبما أن هذه التجارب كانت محدودة، فقد تحتم على الجزائر وفي إطار الحرص المستمر والجاد على ضرورة إدخال وتعميم الصيرفة الإلكترونية في البنوك، ومن ثم تكريس العصرية في العمل البنكي الجزائري وكذلك رغبة البنوك الجزائرية في عصرية وسائل الدفع، حيث قررت ثمانية بنوك جزائرية وهي: "البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الخارجي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك البركة" إنشاء شركة (Satim) وهي شركة للنقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك، وهي إختصار للمعنى الكامل Société algérienne d'automatisation des transaction interbancaires et de monétique

وكانت هذه البنوك تطمح من وراء إنشائها بهذه الشركة، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التالية تتبلور في مجموعة من المهام التي تكلف بها هذه الشركة، وهي بالإجمال تتمثل في:

* تطبيق برنامج متكامل لتحديث نظام الدفع بإستخدام بطاقات متعلقة بالسحب والدفع ما بين البنوك، وذلك من أجل تطوير وسال الدفع الإلكترونية وخاصة البطاقة البنكية.

* إجراء عمليات المقاصة المتعلقة بعمليات السحب ما بين البنوك.

* المساهمة في الإشهار والدعاية لإستخدام البطاقة وكذلك المشاركة في وضع الترتيبات ومختلف المبادئ والقواعد المتعلقة بإستخدام البطاقة وغيرها.

* الإشراف على إصدار الصكوك البنكية ومنح الرمز السري.

ولقد تم إنشاؤها بالفعل في 25 مارس 1995 برأسمال 267 مليون دج، فهي شبكة مساهمة وفرع لأهم البنوك التجارية، وتساهم في رأسمالها كل البنوك التي ذكرناها آنفاً السبعة، وفي ما يلي جدول يبين مساهمة البنوك في رأسمال الشركة (بورايو هاجر أميرة، 2018، ص 373):

الجدول رقم (01): مساهمة البنوك في رأسمال شركة SATIM الوحدة: مليون دج

البنوك	عدد الأسهم	القيمة
CPA	36	3.6
BADR	36	3.6
BEA	36	3.6
BNA	36	3.6
BDL	36	3.6
CNEP	36	3.6
EL BARAKA	10	1

المصدر: بورايو هاجر أميرة، واقع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر - دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، العدد 18- جوان 2018، ص 374.

وفي سنة 1997 تم إطلاق أول مشروع نظام سحب إلكتروني فيما بين البنوك تحت إشراف (SATIM) وصدرت في نفس السنة 1997 بطاقة للسحب مشتركة ما بين البنوك تُمكن حاملها من سحب الأموال في حدود المبلغ المسموح به من طرف بنك الزبون من كل الموزعات الآلية للأوراق النقدية للبنوك المشتركة في الشبكة، مع الإشارة، أن هذه بطاقة (CIB) أنها وسيلة سحب فقط من أجهزة الصراف الآلي وليست بطاقة الدفع (عبد القادر خليل، 2017، ص 76-78)، ورغم تأسيس هذا المشروع إلا أن عدد حاملي هذه البطاقات كان قليلا جدا إلى غاية سنة 2000 (وهاب نعمون، 2008، ص 125)، وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2): عدد حاملي بطاقة السحب في سنة 2000

ALBARAKA	BADR	CNEP	BEA	BDL	CPA	BNA	
142	2254	61	2846	2000	4430	1700	العدد

المصدر: أ. وهاب نعمون، مرجع سبق ذكره، ص 125.

وبعد بداية عمل هذه الشركة إنضمت العديد من البنوك إليها والتي كانت تهدف إلى إدخال بطاقة البنكية ضمن وسائل الدفع لديها، وكان من بينها: البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر، كالشركة العامة للجزائر، وهابوسين بنك، وغيرها من البنوك بالإضافة إلى مؤسسة بريد الجزائر التي أضحت تحتل الصدارة في إصدار بطاقات السحب واستعمالها .

ومن جانب آخر، قامت شركة ساتيم بإنشاء شبكة النقد الآلي بين البنوك (RMI Réseau monétique interbancaire) هذه الأخيرة سنأتي لشرحها فيما بعد-، وذلك لغرض تحقيق المهام والأهداف التالية: -ضمان قبول البطاقات البنكية المخصصة للسحب والدفع التي يتم استخدامها على مستوى الأجهزة الآلية المتواجدة لدى جميع البنوك المنضوية ضمن سلطة ساتيم. -إدماج الأجهزة الآلية للبنوك ضمن الشبكة من أجل تمكين زبائنهم من استخدام البطاقات للسحب من خلالها، أيضا ضمان السير الحسن للبطاقات من أجل تغادي تعرضها لكل أشكال التزوير.

-تحويل كل المعطيات المتعلقة باستخدام بطاقات السحب لإجراء المقاصة فيما بين البنوك (فضيل فؤس، 2018، ص135).

وقد وصل عدد أعضائها (شركة ساتيم) إلى غاية نهاية 2008 إلى 17 عضو منهم 16 بنك تجاري من ضمنهم 07 بنوك عمومية و 09 بنوك خاصة و بريد الجزائر، وقد وصل عدد الأعضاء إلى 19 حاليا. ونضيف أيضا أنه في سنة 2004 أي بعد مرور 07 سنوات منذ إطلاق أول مشروع نظام سحب الكتروني فيما بين البنوك، تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من بين 30 مليون نسمة في الجزائر، يوجد 50.000 فقط لديهم بطاقة سحب أي أي بنسبة لا تتجاوز 0.17 % من عدد السكان، ورغم أن عدد حاملي البطاقات قد تضاعف ثلاث مرات ما بين 2004 و 2008 إلا أن الجزائر ما زالت بعيدة جدا مقارنة مع جيرانها في هذا المجال، فمثلا حسب الاحصائيات على الجزائر زيادة العدد 15 مرة ليصل إلى مستوى تونس، أما مقارنة مع الدول المتقدمة وعلى سبيل المثال فرنسا، فعدد حاملي البطاقات في نهاية 2003 وصل إلى 45 مليون بطاقة أي ما نسبته 80% من عدد السكان، وفي كندا بلغت نسبة الكنديين الذين لديهم بطاقة دفع 86 % من عدد السكان سنة 2005 (وهاب نعمون، 2008، ص124-125)

ونشير إلى أن SATIM قد شهدت تطورا كبيرا ونموا مستديما في خدماتها في اغلب سنوات الأخيرة، حيث وحتى الآن تم توصيل أكثر من 1350 جهاز صراف آلي و 24.850 محطة دفع إلكترونية منتشرة بخوادمها، وتمت إضافتها 34 موقعا تجاريا على الويب، ويرجع هذا النمو بشكل رئيسي إلى تأثير بطاقة CIB على العادات الشرائية للمواطنين في الجزائر .

ثم في سنة 2014 وبعد أعمال الجمعية العامة غير العادية لـ الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية (ABEF) والتي عقدت في 2 جوان 2014، تم إنشاء (GIE-Economy مجموعة المصالح الاقتصادية للخدمات البنكية الإلكترونية) وتم عقد جمعيتها العمومية التأسيسية. وستسمح " GIE Monétique " بإدارة استراتيجية تطوير الدفع الإلكتروني والتي تهدف إلى تعميم استخدام وسائل الدفع الحديثة، بما في ذلك بطاقة الدفع الإلكتروني، وسيكون لهذه المجموعة مهمة تنظيم قطاع البنكية الإلكترونية في الجزائر. ويشارك البنك المركزي وهو السلطة النقدية في اللجنة التوجيهية لضمان أمن نظام الدفع الإلكتروني .

يتكون تجمع النقد الآلي " GIE Monétique " من 19 عضو منخرط منهم 18 بنك و بريد الجزائر، ويساهم فيه بنك الجزائر كعضو غير منخرط للتأكد من مدى تطابق المنظومات ووسائل الدفع، والمعايير المطبقة في هذا المجال، طبقا للتنظيم الساري.

وعدد أعضاء 19 " GIE Monétique " عضو وهم نفس أعضاء " SATIM " وهم كاتالي: مؤسسة بريد الجزائر، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الخارجي الجزائري، بنك الوطني الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك البركة، بنك السلام؛

AGB – The Housing Bank for Trade and Finance Algeria– HSBC – Natixis Algérie – Société Générale Algérie– Trust Bank Algeria – Arab Banking Corporation – Arab Bank – Bnp Paribas El Djazair – Fransabank El Djazair.

ويشرف تجمع النقد الآلي على قيادة نظام النقد الآلي من خلال الوظائف الأساسية التالية: تعريف بالمنتجات النقدية البنكية وقواعد تطبيقها العملية، أيضا تسيير الأراضية التقنية للتوجيه، حيث أن الهدف هو ترقية النقد الآلي عن طريق تعميم استعمال وسائل الدفع الإلكتروني، وخاصة التعامل عن طريق البطاقة CIB، حيث أصبحت هذه الطريقة ممكنة بفضل توحيد الأنظمة والمنتجات النقدية، من جهة ومن جهة أخرى، بفضل الإلتزام بضمان قابلية عمل الأنظمة بين الأعضاء بها، وتسمح قابلية العمل هذه بضمان موافقة المنتجات والخدمات النقدية البيبنكية الصادرة عن الأعضاء وتبادل المعاملات في أحسن شروط وكذا توفير كل وسائل الأمان للتعامل بها (معمرى عبد الكريم، 2019/2020، ص158). ويتم التعرف على البطاقات البيبنكية الصادرة عن أعضاء المجمع بطريقة بصرية من خلال شعار البطاقة البنكية. CIB

وبالنسبة للمتعاملون البيبنكيون الميسيرين للتجمع النقد الآلي " GIE Monétique " هما مركزين:

1- مركز النقد الآلي البيبنكي (CMI) حيث جاء إنشاء مركز النقد الآلي البيبنكي بمبادرة من طرف المجتمع البنكي، في إطار رؤية تسعى إلى تطوير وعصرنة وسائل الدفع، ويضطلع هذا المركز وبتقويض من تجمع النقد الآلي، بمهام الترخيص وتوجيه تدفقات الدفع الإلكتروني، كما يضمن قبول عمليات الدفع وتوفير قواعد والمعطيات الخاصة بحاملي البطاقات والتجار،

وبالتالي فإن (CMI) بصفته فاعل أساسي في التعامل بين البنوك ونظام النقد الآلي، فإنه يعتبر مسؤول بالكامل عن تشغيل وتوافر نظام الدفع الإلكتروني بين البنوك، فضلا عن تسيير المعدات المتصلة به.

2- مركز المقاصة البنكية المسبقة (CPI): يتعامل هذا المركز في التبادل ومقاصة الدفع البنكي، و له مهام رئيسية وهي: تسيير المبادلات، المقاصة عن بُعد، وأرشفة البيانات كما يضطلع كذلك بدور هيئة تصديق معتمدة .

2- ماهية وأنواع أدوات ووسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر

ضمن هذا المبحث نتطرق لأهم أدوات الدفع الإلكترونية التي تم استحداثها ضمن النظام الدفع في الجزائر، والتي من أهمها نجد البطاقات البنكية والمتمثلة في بطاقة السحب والدفع، وفي مالي نتعرض لتعريف بهذه البطاقة وكذا أنواعها في الجزائر.

- تعريف وسائل الدفع الحديثة وفق المشرع الجزائري:

في القانون رقم 02/05 المؤرخ في 06/02/2005 المعدل والمتمم للأمر 59/75 المؤرخ في 26/09/1975 المتضمن القانون التجاري، قد تطرق إلى بعض وسائل وطرق الدفع في الباب الرابع منه وخصص الفصل الثالث منه لموضوع بطاقات الدفع والسحب في المادتين 543 مكرر 23 و 543 مكرر 24، حيث تعرضت المادة 543 مكرر 23 في فقرتها الأولى لتعريف بطاقات الإئتمان وذلك كما يلي: " تعتبر بطاقة الدفع كل بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح بتحويل أو سحب أموال (محمدي بوزينة آمنة، 2017، ص147).

من بين أهم وسائل الدفع الحديثة التي يتم العمل بها في الجزائر ما يلي:

" البطاقة المصرفية؛ أجهزة الصراف الآلي ونقاط الدفع؛

1-2- البطاقة المصرفية

في الجزائر توجد نوعين من البطاقات المصرفية (بطاقات ما بين المصارف والبطاقات الذهبية لمؤسسة بريد الجزائر)، وعلى الرغم من إصدارها في البداية للسحب والدفع، إلا أنها ظلت ولمدة طويلة تستعمل فقط في عمليات السحب، ومن بين أنواعها المستعملة في الجزائر نجد:

أولاً: بطاقة السحب

حيث تم إنشاء هذه البطاقة بالجزائر وهي خاصة بكل بنك ومؤسسة مالية، وذلك من خلال إعداد شبكة نقدية إلكترونية بين البنوك في الجزائر هذه الشبكة لا تغطي إلا الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع محليا وبالتالي يمكن للبنوك الوطنية والأجنبية الخاصة والعامة والكذا المؤسسات المالية أن يقدموا إلى كل زبائنهم خدمة سحب الأموال بواسطة الموزع الآلي (معطي سيد احمد، 2011، ص50).

هذا النوع من وسائل الدفع الإلكترونية، عرف نوعا من العرض الكبير من طرف البنوك التجارية العمومية والخاصة، مقابل "الطلب من طرف زبائنهم، لكن يبقى نجاحه مرتبطا بالعاملين التاليين:

- توفر السيولة في أجهزة السحب الآلي؛ وتحديد السقف المالي للمبالغ المسحوبة بالبطاقة (بحيح عبد القادر، 2011، ص26).

ثانياً: بطاقة الدفع

إن استعمال هذا النوع من وسائل الدفع الإلكترونية الخاص بالدفع ما زال ضعيفا بنسبة كبيرة، ولم تصل البنوك إلى توزيعه على زبائنها بشكل كاف، وربما نقول أنه يكاد ينعدم في الكثير من الولايات وهذا راجع للأسباب التالية (بحيح عبد القادر، 2011، ص26):

- الركود الاقتصادي الذي يعيق النشاط التجاري في وجود محلات تجارية كبيرة أو ما تسمى بمساحات تجارية كبيرة، مجهزة بآلات الكترونية خاصة بالدفع الإلكتروني؛

- نقص ثقافة الاستعمال من طرف الجمهور لهذه الوسائل الحديثة؛

- التهرب الضريبي الذي يجعل أصحاب المحلات يبتعدون عن تسجيل عملياتهم في دفاتر البنوك؛

وبالنسبة للبنوك الجزائرية، فإن البطاقات التي يتم بموجبها الخصم من حساب العميل كبطاقة فيزا كارد وماستر كارد، تمنحها البنوك لعملائها وفقا للشروط التي تحددها الاتفاقية بين البنك الجزائري والعميل، كالتالي (امحمدي بوزينة آمنة، 2017، صفحات 150-151):

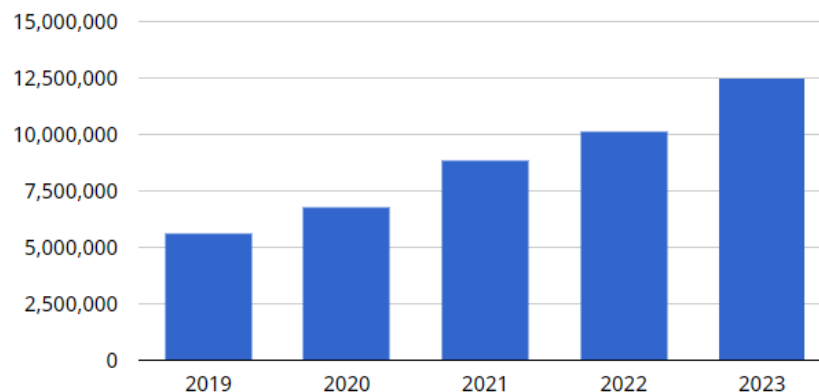
- الأهلية القانونية للشخص الذي يريد فتح الحساب هي 18 سنة؛

- أن يكون للزبون حساب جاري مفتوح لدى البنك بالعملة الصعبة وبالدينار الجزائري في بنك التتمية المحلية أو

بنك بريب (BNP BARIBAS)؛

- إيداع مبلغ (15.000) أورو، ويتم عن طريق البطاقة الائتمان تسوية المعاملات الصادرة من قبل الزبون على حسابه بالعملة الصعبة و 10 ملايين دج في الأسبوع؛
- يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للعمليات (1000) أورو في الأسبوع؛
- مدة صلاحية البطاقة سنتين، كما أنه يتم خصم مبالغ الرسوم بالدينار من رصيد حساب الزبون (3.25%)، أيضا تخصم مبالغ المعاملات من حساب الزبون بالعملة الصعبة؛
- بالإضافة إلى الوثائق الإدارية: جواز سفر، كشف الراتب، بطاقة الإقامة بالجزائر مع العنوان الكامل، شهادة ميلاد، وصور شمسية؛
- أما بطاقة ماستر كارد لبنك الخليج الجزائري، (GULF BANK ALGERIA) شروطها كالتالي: أن يكون للعميل حساب جاري مفتوح لديه بالدينار الجزائري والعملة الصعبة بالدولار وهذا لمختلف البطاقات التالية:
- أ- بطاقة ماستر كارد كلاسيك: لفتح الحساب (3000) دولار أمريكي مع الدينار، وتمنح خلال عشرون يوم، وأما عن تكاليفها فهي كالتالي: اصدر البطاقة (4000) دج؛ إعادة الشحن 100 دج؛ مصاريف الإعتراض 500 دج.
- ب- بطاقة ماستر كارد الذهبية (Master card gold)، لفتح الحساب (5000) دولار أمريكي، بالإضافة إلى العملة بالدينار الجزائري لإصدار البطاقة، حالة الدفع بالدولار: 2.5 دولار لكل سحب على الصراف الآلي، مصاريف الإعتراض 500 دج.
- ج- بطاقة ماستر كارد بلاينيوم (master card platinum)، حدد الرصيد بـ (10.000) دولار، إصدار البطاقة (1500) دج، مصاريف الإعتراض 500 دج.
- البطاقة الذهبية لمؤسسة بريد الجزائر: وبالنسبة لمؤسسة بريد الجزائر والتي تعتبر مؤسسة مالية فإنها في البداية قامت بإصدار بطاقة cib لمتعاملها الذين يمتلكون حسابات بريدية في أول الامر، ثم قامت بالغاء التدريجي لهذه البطاقة وتعويضها ببطاقة أخرى سمية بالبطاقة الذهبية منذ سنة 2019، هذه الاخيرة تعتبر أحسن من البطاقة السابقة لتوفيرها على مزايا وخدمات أحسن منها.
- الشكل رقم (01): تطور عدد بطاقات الذهبية المتداولة لمؤسسة بريد الجزائر للفترة 2019-2020.

تطور عدد بطاقات الذهبية المتداولة

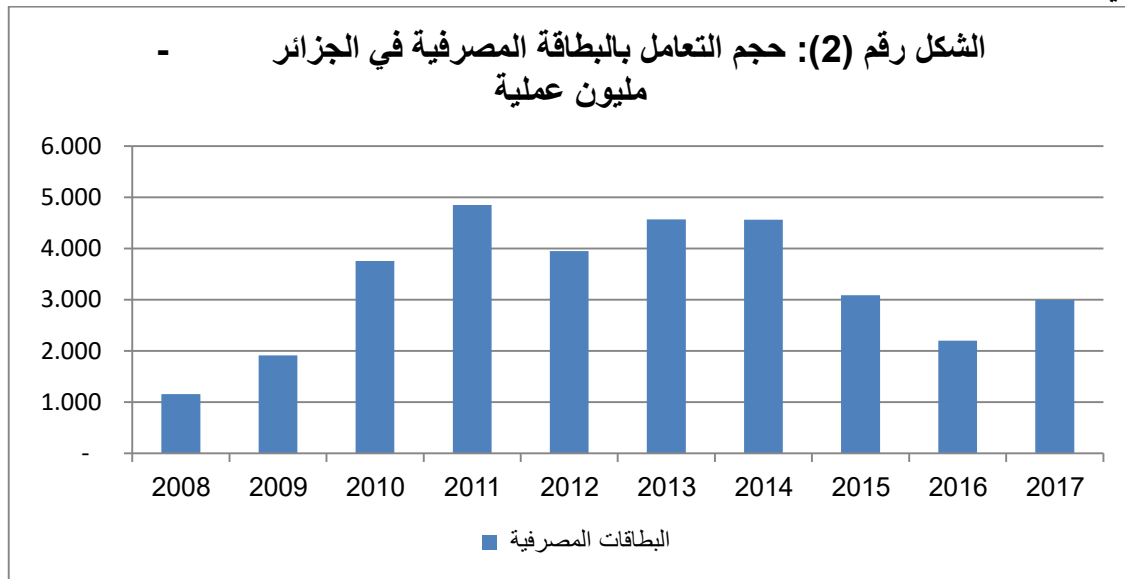


ثالثا: بطاقة الائتمان

إن بعض البنوك التجارية الجزائرية قد قامت بإصدار بطاقات ائتمان عالمية بالتعاون مع الهيئات الدولية العاملة في هذا المجال (VISA, MASTER CARD, ...)، حيث قام بنك القرض الشعبي الجزائري في جويلية 2007 بتركيب أول موزع آلي للأوراق النقدية يقبل بطاقة الدفع الدولية فيزا على مستوى مطار هواري بومدين، هذا الجهاز يستجيب للمعايير الدولية EMV (Europay, Mastercard et Visa) ويمكن الزوار من الأجانب وحتى الجالية الجزائرية بالخارج عند تواجدها بالجزائر والذين يحملون بطاقة الائتمان الدولية فيزا من القيام بعمليات السحب بالدينار، كذلك فإن بنك التنمية المحلية إعترف به رسميا بوصفه عضوا في نظام الدفع فيزا الدولية (Visa international) (وهاج نعمون، 2008، ص126).

في الشكل الموالي لدينا تطور حجم التعامل بالنسبة للبطاقات البنكية في الجزائر خلال الفترة 2007-2017،

كالتالي:



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر للفترة 2008-2017.

وأیضا للبطاقات الدولية التي أصدرتها بعض البنوك التجارية في الجزائر فهي أيضا عددها جد ضعيف (سليمان ناصر، 2015، ص18)، ونفس الشيء فيما يخص بطاقات مؤسسة البريد فهي أيضا لم تغطي معظم شرائح المتعاملين لديها، حيث قد بلغ عدد الحسابات البريدية 14.5 مليون حساب سنة 2012، إلا أن عدد البطاقات التي أصدرتها مؤسسة البريد هي 6 ملايين بطاقة فقط. ثم إنتقل مع بداية سنة 2014 إلى حوالي 7 مليون بطاقة، ثم ليصل إلى 12.5 بطاقة ذهبية سنة 2023 وهو تطور ملحوظ ومعتبر.

2-2- أجهزة الصراف الآلي (DAB/GAB) ونقاط الدفع (TPE)

أولا: الموزعات الآلية للأوراق النقدية (DAB/GAB)

في الجزائر تتيح أجهزة الصراف الآلي المدمجة في شبكة الدفع الإلكترونية بين البنوك لحاملي بطاقة CIB إجراء عمليات السحب النقدي والتحقق من الرصيد على مدار 24 ساعة في اليوم.

وقد كانت أولى عمليات توزيع الموزعات الآلية للأوراق النقدية في البنوك الجزائرية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، حيث كان استخدام البطاقات آنذاك يقتصر على الموزع الآلي الخاص بكل بنك، وإلى غاية سنة 2000 عرف عدد الموزعات الآلية للأوراق النقدية الموضوعة تحت تصرف المستهلكين تطوراً ضعيفاً، حيث وصل إلى 95 موزع آلي، ولكن خلال الفترة الأخيرة عرف شهد تطور ملحوظ حيث ارتفع إلى 3857 موزع آلي فيفري 2024،

ولهذا يمكن القول بأن نظام الدفع الإلكتروني يعتبر من أهم مؤشرات نجاح التجارة الإلكترونية، والذي يعتمد بالدرجة الأولى على توفير البطاقات الائتمانية وأجهزة الدفع الإلكتروني حتى يتم البيع والشراء عبر الإنترنت.

الجدول رقم (3): العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الآلي وعمليات السحب في الجزائر للفترة 2016-2024.

السنة	العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الآلي العاملة	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب - دج
2016	1370	6.868.031	98.822.524.500.00
2017	1443	8.310.170	126.398.291.000.00
2018	1441	8.833.913	136.233.452.000.00
2019	1621	9.929.652	164.116.233.000.00
2020	3030	58.428.933	1.073.004.953.000.00
2021	3053	87.722.789	1.728.937.064.000.00
2022	3658	128.035.361	2.182.896.695.000.00
2023	3848	174.415.895	3.262.245.367.500.00
الى غاية فيفري 2024	3857	28.267.903	522.656.376.000.00

المصدر: www.Giemonetique.dz - 2024.

ثانيا - محطات الدفع الإلكتروني (نقاط نهائي البيع) TPE

إن مؤسسة SATIM تقوم بتجهيز التجار بنهائي نقطة البيع وربطه عن طريق قناة مؤمنة بشبكة SATIM ، وبستخدم بطاقة الدفع المشتركة يستطيع حاملها تسديد قيمة مشترياته في كل نهائي نقاط البيع الإلكترونية الموجودة لدى المؤسسات والتجار (قطاع الصحة بما فيه الصيدليات، مؤسسات التوزيع الصغيرة والكبيرة، مؤسسة الجزائرية للمياه، مؤسسة الكهرباء، ومؤسسة اتصالات الجزائر، التأمينات، الفنادق، والمطاعم.. الخ)، ويعرف من خلال شعار. وقد وصل عدد نهائي نقاط البيع الإلكترونية 400 في سنة 2006 بعدد معاملات قدر بـ 113995 معاملة، وشهد تطور ملحوظ خلال السنوات الأخيرة حيث وصل عدد نهائي نقاط البيع إلى 54017 بعدد معاملات قدرت بـ

843545 وهذا إلى غاية فيفري 2024، وهو ما يوحي بزيادة أهمية هذه المعاملات الرقمية في تنشيط التجارة الإلكترونية في الجزائر.

وضمن الجدول التالي نعرض نشاط التعامل على محطات الدفع الإلكتروني TPE للفترة 2016-2024
الجدول رقم (04): معاملات نهائي نقطة البيع TPE في الجزائر خلال الفترة 2016-2024.

السنة	العدد الإجمالي لمحطات الدفع الإلكترونية العاملة	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع - دج
2016	5049	65.501	444.508.902.40
2017	11985	122.694	861.775.368.90
2018	15397	190.898	1.335.334.130.76
2019	23762	274.624	1.916.994.721.11
2020	33945	711777	4.733.820.043.01
2021	37561	2150529	15.113.249.499.92
2022	46263	2712848	19.343.056.538.17
2023	53191	3997165	31.518.739.249.37
إلى غاية فيفري 2024	54 017	843545	6.741.637.872.52

المصدر: www.giemonetique.dz - 2024.

3- تحليل مساهمة وسائل الدفع الإلكترونية في تنشيط التجارة الإلكترونية في الجزائر
سنحاول من خلال هذا المحور تحليل دور إدخال وسائل الدفع الإلكترونية على تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر
جدول رقم (05) خدمات الدفع عن طريق الانترنت التي تقدمها بعض المؤسسات في الجزائر للفترة 2016-

2024

السنة	هاتف/اتصالات	نقل	كهرباء/ماء	العدد الاجمالي للمعاملات	المبلغ الإجمالي
2016	6536	388	391	7366	15.009.842.02 دج
2017	87.286	5677	12.414	107.844	267.993.423.40 دج
2018	138.495	871	29.722	176.982	332.592.583.28 دج
2019	141.552	6292	38.806	202.480	503.870.361.61 دج
2020	4 210 284	11 350	85 676	4 593 960	5 423 727 074,80 دج
2021	6 993 135	72 164	120 841	7 821 346	11 176 475 535,68 دج

2022	7 490 626	195 490	302 273	9 048 125	18 151 104423,96 دج
2023	8 400 869	371 317	640 485	15 351 354	32 196 672024,03 دج
الى غاية فيفري 2024	1.462.880	92887	147648	1.980.528	5.738.449.364.8 دج

المصدر : www.giemonetique.dz - 2024.

من الجدول نلاحظ ان عدد عمليات الدفع والمبالغ المالية المدفوعة عبر الانترنت كانت في تطور ايجابي من سنة 2016 حتى سنة 2023 غير انه ومنذ سنة 2020 كانت هناك محاولات ومسااعي بذلتها الدولة الجزائرية لتشجيع التجارة الالكترونية وذلك نظرا للضرورة الصحية التي شهدتها العالم والجزائر بنقشي وباء كورونا والتي ألزمت اغلاق المؤسسات والمحلات التجارية فكان لابد من اتخاذ اجراءات و ايجاد حلول وبدائل لتوفير المستلزمات للمواطنين ومن بين هذا الحلول توفير وتسهيل بعض خدمات الدفع عبر الانترنت لمتعاملي بريد الجزائر عن طريق البطاقة الذهبية وهو ماكان له أثر ايجابي في تسهيل عمليات الدفع ونلاحظ ذلك من خلال الجدول فنلاحظ ان عدد عمليات الدفع ووالمبالغ المالية المدفوعة تضاعفت عشرات المرات منذ سنة 2020 والتي قلنا ان انتشار وباء كورونا واعتماد البطاقة الذهبية لبريد الجزائر كان له الاثر الايجابي في ذلك، إلا أن الجزائر ما زالت لم تصل إلى المستوى المطلوب واللاحق بركب الدول الاخرى، في توفير خدمات الدفع عبر الانترنت.

جدول رقم (06) تطور عدد البطاقات المصرفية والذهبية وعدد عمليات بيع السلع عبر الانترنت

	2020	2021	2022	2023
البطاقات المصرفية	//	2.768.285	3.461.317	//
البطاقة الذهبية	6.000.000	8.841.339	10.124.456	12.500.000
إجمالي البطاقات	9.600.000	11.609.624	13.585.773	15.200.000
عدد عمليات بيع السلع عبر الانترنت	235	13468	24169	51154

من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر - وموقع وزارة البريد والمواصلات الجزائرية <https://www.mpt.gov.dz>

منذ بدء استعمال البطاقة الذهبية سنة 2020 ارتفع العدد الاجمالي لمستعملي البطاقات البنكية كون ان معظم الجزائريين يفضلون التعامل مع المؤسسات البريدية على المؤسسات البنكية فنلاحظ ان اول سنة اصدت فيها البطاقة الذهبية كان 6 ملايين ليتضاعف العدد سنة 2023 على عكس البطاقة المصرفية التي لايتجاوز عدد مستخدميها 3 ملايين رغم ان بداية استعمالها منذ فترة طويلة ويعود تراجع استعمالها لاسباب السابقة وهو تقادي الجزائريين التعامل مع البنوك لاعتبارات دينية، أما فيما يخص عمليات بيع السلع عبر الانترنت فهي ثقافة جديدة في المجتمع الجزائري ويظهر من الجدول ان هذه العمليات لم تتعدى 235 عملية سنة 2020 ليرتفع الى اكثر من 13

الف في السنة المالية و ليصل الى اكثر من 50 الف عملية سنة 2023 و ساعدا في هذا التطور لعمليات بيع السلع عبر الانترنت مع بداية سنة 2020 عاملين اساسين هما :

- 1- انتشار وباء كورونا وتداعياته على المجتمع من خلال تغيير نمط المعيشة وضرورة التباعد لتجنب الوباء وكانت التجارة الالكترونية بديل حتمي للمجتمع لتغطية المتطلبات دون ان يكون هناك ضرر .
 - 2- كذلك كان لظهور البطاقة الذهبية سنة 2020 الاثر الايجابي على عمليات بيع السلع عبر الانترنت او التجارة الالكترونية فكما يظهر لنا ان عدد حاملي هذه البطاقة تضاعف في مدة زمنية قصيرة ، وعدد حاملي هذه البطاقة يمثل اربعة اضعاف حاملي البطاقة المصرفية.
- ورغم هذا التطور الايجابي في السنوات الاخيرة الا انه بمقارنة عدد السكان الذي يفوق 40 مليون وعدد هذه العمليات للبيع عبر الانترنت والتي لاتتعدى 50 الف فقط فهذا يعكس ضعف عمليات الشراء والبيع عبر الانترنت ويعود هذا لعدة اعتبارات اقتصادية وسياسية وثقافية.

في الاخير من خلال ما تم التطرق إليه من مساهمة استخدام وسائل الدفع الالكترونية في تشجيع التجارة الالكترونية والرقمية في الجزائر، نعرض بعض تحديات أو المخاطر ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر ومنها التي مزالت تواجه استخدام هذا النوع من الادوات في بيئة الأعمال الالكترونية، في الجزائر والتي من أهمها:

- ازدياد عدد حاملي بطاقة الائتمان وأخذهم فترة طويلة من الزمن لتسديد الديون المترتبة عليهم يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون المعدومة لدى مصدر البطاقة.

- رغبة حامل البطاقة بزيادة الاقتراض والافاق بما يفوق قدرته المالية وإن كانت الفائدة مرتفعة، إلا أنه يقدم على ذلك مما يجعله غير قادر على سداد ما أنفقه من زيادة لأنها تفوق قدرته المالية.

- عدم القدرة على توفير السيولة الكافية لتغطية احتياجات السحب النقدي والاقتراض على بطاقة الائتمان، مما يولد مخاطر على سيولة البنك.

- في حالة ضياع البطاقة أو سرقتها، الاحتيال أو التزوير، فإن مصدر البطاقة هو الذي يتحمل النفقات.

- ثقة المصرف في الزبون، وبناءا على هذه الثقة تجد المصرف يقرض الزبون دون أي ضمانات، وما يلقي الزبون على عاتقه بعود السداد، فإذا قام المصرف بإقراض هذا الشخص دون وضع أية ضمانات لأمواله وحين وقت السداد ولم يقم المقرض بالسداد في الوقت المحدد فإن ذلك يؤثر على المصرف إلى درجة يمكن معها أن يعلن إفلاسه أو إعساره.

ولقد أصبح من الضروري أيضا الاستمرار في تطور الوسائل التكنولوجية الأمنية من أجل المحافظة على فعالية وكفاءة الإجراءات الأمنية، وقدرتها على مواجهة كافة الأخطار والتهديدات المترتبة على انتشار الواسع لوسائل الدفع الالكتروني (زين يونس، 2014، ص126).

ويبقى نجاح نظام الدفع الإلكتروني، مرتبط بالاستعمال المزدوج لبطاقات الدفع والسحب من طرف زبائن البنوك، أو بمعنى آخر كل زبون لابد أن يمتلك بطاقة سحب وبطاقة دفع، وهذا لغرض الحفاظ على توازن عمليات الدفع والسحب من السيولة النقدية، الأمر الذي ما زال مطروحا على مستوى المنظومة البنكية الجزائرية، والذي نجد فيه

بطاقات السحب وأجهزة السحب الآلي، معروضة على زبائن البنوك ومؤسسة البريد، وانعدام الطرف الآخر للمعادلة (بطاقات الدفع وأجهزة الدفع في المحلات التجارية)، وهذا ما يقلل من أثرها الإيجابي على نظام الدفع الإلكتروني، ويدفع بزبائن البنوك إلى إستعمال النقود الائتمانية، في عمليات السحب والدفع، والتي تصادف مشاكل في ندرة القطع النقدية التي سحبت من التعاملات من طرف البنك المركزي (بحيـح عبد القادر، 2011، ص26)

- قائمة المصادر والمراجع:

- - فضيل فارس ، التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات، 2018، النشر الجامعي الجديد، تلمسان- الجزائر.
- عبد القادر خليل، الاقتصاد البنكي، 2017، ديوان المطبوعات الجامعية.
- أمحمدي بوزينة أمينة، النظام القانوني للتعامل ببطاقة الائتمان المتداولة في البنوك الجزائرية، مجلة القانون، المركز الجامعي أحمد زبانه بغليزان، العدد 08-جوان 2017.
- بحـيـح عبد القادر ، إشكالية التحكم في وسائل الدفع البنكية وأثرها على الخدمات المصرفية، مجلة الباحث العدد 2011/09.
- بورايو هاجر أميرة، واقع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر - دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، العدد 18- جوان 2018.
- سليمان ناصر، آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2- جوان 2015.
- وهاب نعمون، النظم المعاصرة لتوزيع الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 4- ديسمبر 2008.
- زين يونس "أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف حالة الجزائر" اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3 موسم 2013-2014.
- معمري عبد الكريم، دور وسائل الدفع المتاحة في تعبئة الادخار المحلي بالجزائر خلال الفترة 1990-2016، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ادرار، 2019-2020.
- معطى سيد أحمد، واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال على أنشطة البنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير تخصص حوكمة الشركات، جامعة تلمسان، 2011/2012.
- موقع وزارة البريد والمواصلات الجزائرية [/https://www.mpt.gov.dz](https://www.mpt.gov.dz)
- تقارير بنك الجزائر للفترة 2008-2023
- www.satim-dz.com, 2024/04/02